

سلسلة أبحاث ودراسات
(2)

القول في الأصول الميمية ومناهج الحجج

تأليف

الدكتور إدريس غازي بن محمد



مقدمة

الحمد لله الذي نهج السبيل وأوضح مسالك التأويل وبين طرائق التدليل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد السراج الوهاج، المبلغ رسالة ربه بأقوم منهاج وأبين حجاج.

وبعد فإن علم أصول الفقه يعد مجالا معرفيا إسلاميا خصبا، وشاهدا أصيلا على نضج العقلية العربية الإسلامية ونبوغها المعرفي، فتبوأ ذلك المراتب العليا في سلم المساهمة الحضارية الإنسانية.

ومما يدل على قيمة هذا العلم ورسوخ دعائمه، الاهتمام المتزايد الذي حظي به من لدن الدارسين المعاصرين، كل من الوجهة التي يرتضيها والتخصص الذي خبره.

وإذا كان علم الأصول يختص بالنظر في المعرفة الفقهية إن تقويها لمناهجها النظرية أو تسديدا لمسالكها العملية، فإن من يجرد النظر في مباحثه قد يميز بين جانبيين أساسيين متكاملين ومتلازمين:

- جانب تأويلي: مبناه على ضبط آليات استخراج الدلالات الشرعية من النصوص.
- وجانب استدلالي: مداره على ضبط الأنساق الاستدلالية الموظفة من طرف الفقيه في عمله الاجتهادي.

وقد سميت الجانب الأول تأويليا لأن الاجتهاد في هذا المستوى يسعى في تحصيل مآل النص الشرعي حكما وقيمة وعملا. وسميت الجانب الثاني استدلاليا، لأن الاجتهاد في هذا المقام لا يستفيد الأحكام الشرعية مباشرة من النصوص، وإنما تتحقق هذه الاستفادة بفضل جملة من الوسائط تقل أو تكثر (الاجتهاد في غياب النص)، ولا شك أن الاجتهاد المبني على الوسائط في التحصيل هو اشتغال استدلالي صريح.

ووجه اعتبار هذين الجانبين متكاملين ومتلازمين ناشئ من كون التأويل لا يتحقق دون استدلال، كما أن الاستدلال يستمد مقدماته من نتائج التأويل، وهكذا فالاستدلال يعد وسيلة التأويل في الاستنباط، كما يعتبر التأويل مادة الاستدلال في الاستنتاج.

ويعتقضي هذا التكامل الواضح والتلازم اللائح بين هذين الجانبين، تكون المعرفة الأصولية

أولاً - على التحقيق - إلى جانب أعم يشكل جوهرها وخاصيتها، وهو بالذات: «النظر في الدليل»، إذ خطاب الشارع وما بني عليه من أصول، ليس إلا «أدلة» على أحكام الشرع، ووجهة الفقيه في تحصيل هذه الأحكام هو بالذات هذه الأدلة ولا شيء سواها.

وإذا كان الاشتغال بالدليل يشكل جوهر النظر المنطقي وعليه مداره من جهة، وكان علم أصول الفقه أرسخ المعارف الإسلامية اهتماماً بموضوع الدليل من جهة أخرى، فإن المعرفة الأصولية بهذا الاعتبار تمثل نموذج النظر المنطقي الخالص والمتفرد في التراث الإسلامي العربي. وليس المراد بالمنطق هنا ما تداوله فلاسفة الإسلام وضيّقوا به مسالك النظر، وانتقدتهم عليه فقهاء الإسلام، وإنما المقصود به كل معرفة تعنى بشأن الدليل وطرق الاستدلال، ومعلوم أن الممارسة الاستدلالية ضروب شتى وأنواع متكاثرة يضيق عن استيعابها قانون أرسطو، ولا زال المنطق بوصفه العلم الناظر في الاستدلال يعرف اتساعاً وتنامياً إلى وقتنا الحاضر، سعيًا منه في فهم الممارسة الاستدلالية وضبط قواعدها وترتيب قوانينها.

وإذا كان علم أصول الفقه يتصف بكونه العلم الناظر في أحوال الأدلة ومراتبها وأصنافها، فإن عملي هذا يختص بالنظر في إشكالية خاصة، هي إشكالية المنهجية الأصولية من جهة صلتها بالاستدلال الحجاجي، علماً بأن الحجاج هو صفة كل دليل ينضبط بقواعد اللغة التي يتكلم بها المستدل، وينضبط بمقتضياتها المعرفية والعملية، فالأصولي لا ينظر في أدلة الفقه إلا وفق ما تقتضيه لغة القرآن الكريم سيد الأدلة، ولا يتأتى له تقويم هذه الأدلة وبيان مراتب الاستدلال وقواعده وشروطه إلا على مقتضى التبليغ العربي والموجبات التداولية للمعرفة الإسلامية العربية، وعليه فإن النظر الأصولي لن يكون على التحقيق إلا نظراً في الاستدلالات الحجاجية كما تداولها الفقهاء. ولقد تقصدت في هذا البحث أستاذة واستظهار الجوانب الحجاجية من النظر الأصولي المالكي، والباعث الذي دعاني إلى تناول هذا الموضوع بالمقاربة والتحليل يكمن في أمور ثلاثة:

أولها: أن النظر الأصولي يمثل نموذجاً حياً لما يدعى في الاصطلاح المنطقي بالحجاج، أي أن الأصوليين نظروا إلى الخطاب كما يتداول طبيعياً، ولهذا الغرض بنوا أنساقاً تأويلية وتدلالية ذات طابع حجاجي، بل إن المنظرين المعاصرين ذوي الاتجاه الحجاجي توصلوا إلى مجموعة من الحقائق العلمية المتصلة بالاستدلال والتخاطب كان قد خبرها العقل الأصولي قبل أن تنتهي إليها الجهود المعاصرة بقرون، الشيء الذي يدل - إن احتاج الأمر إلى دليل - على أن التراث الإسلامي راسخ بأصوله، مفتوح بمناهجه، متجدد في عطائه.

وثانيها: أن الخطاب الأصولي المالكي تمت دراسته من طرف الباحثين من زوايا متعددة، ومن وجهات نظر مختلفة، فهناك الزاوية التاريخية والزاوية اللغوية وأيضا الزاوية المنطقية...، غير أنه ما يلاحظ أساساً هو غلبة الدراسات التاريخية، حيث طغت على ساحة البحوث المنجزة في هذا

المجال، بينما الجوانب الأخرى وخاصة جانب الدراسات المنطقية تتسم بالندرة ولم تحظ بعد بوافر العناية.

وثالثها: أننا في حاجة ماسة إلى بلورة وتطوير مناهج البحث في الخطاب الأصولي عموماً والمالكي على وجه الخصوص، حيث ينبغي على الباحث تجديد مسالكه المنهجية وأدواته الإجرائية، وذلك عن طريق استثمار النظريات والمناهج الحديثة والمستجدة في ميدان تحليل الخطاب وطرق التدليل حتى يتسنى له استكشاف قيمة الدرس الأصولي والكشف عن خباياه ومزاياه.

وعليه فقد عقدت العزم على المساهمة في إثراء الدرس الأصولي -أو لفت النظر إلى ثرائه- وإبراز قيمته، إلى جانب الدراسات القيمة الأخرى التي احتضنتها دار الحديث الحسنية الغراء، واتخذنا من المدرسة الأصولية المالكية مجالاً ونموذجاً للمقاربة والدراسة، وذلك حتى يتسنى لنا الكشف عن مقام التبريز الذي نزل فيه المالكية في ميدان الأصول، كل ذلك بمقدار ما بلغه علمي وأثمره فهمي.

ولقد وجدت في تأصيلات علماء المذهب رضي الله عنهم وخاصة منهم الإمام الشاطبي رحمه الله النموذج الأكمل لتحقيق ما افترضناه من أطاريح والشاهد الأمثل لإثبات ما انتهينا إليه من حقائق تتصل بالمنهجية الأصولية من جهة تعلقها بالممارسة الحجاجية، فجاء التحقيق موصولاً بالنماذج وجاء الإثبات مؤيداً بالشواهد، كما شد معاً هذا التحقيق المؤصل والإثبات المدلل والتقرير المفصل أقوال العلماء الأخيار ممن لهم اتجاهات مذهبية أخرى غير المذهب المالكي، وذلك لما بين هذه المذاهب مجتمعة من قوي الصلات ومتين العرى، وللطابع التكاملي الذي يميز المعارف والعلوم في التراث الإسلامي، وهذا ما جعل البحث مثقلاً بالنقول والاستشهادات.

ولما كان الإشكال المطروح للبحث يتسم بالتعقيد والامتداد، فقد حاولت تذليل عقباته وتهوين صعوباته بفضل اختيار النماذج والشواهد مما له دلالة أقوى على تقريب الإشكال وتبيين الإجمال، مع الإعراض عن الخوض في التفاصيل المفضي إلى التباعد والإملال أو المفوت لدرك أمهات المسائل وكليات القواعد، وعليه فإن اختياري لتلك النماذج كان موجهاً بهذا القصد، لتكون عنواناً لما وراءها من الكثير غير المذكور.

ولقد جعلت مدار هذا البحث على مقدمة ومدخل عام وبابين رتبت لكل واحد منهما تمهيداً وفصولاً ثلاثة ثم أنهيته بخاتمة جامعة.

أما المدخل العام، فقد خصصته لبيان الإشكال الأصلي الذي يقوم عليه البحث في جملة، وذلك بتحديد المقصود بالمنهجية الأصولية وتوضيح معالم الاستدلال الحجاجي، وتقريب بعض وجوه الصلة بين المذهب المالكي والحجاج.

وأما الباب الأول، فقد خصصته للنموذج التأويلي للحجاج، وجاء مشتملا على ثلاثة فصول، حيث تفرد الفصل الأول منها بتوضيح النماذج اللغوية من الدرس الحجاجي، كما تفرد الفصل الثاني ببيان النماذج النسقية من هذا الدرس، بينما تميز الفصل الثالث بتحرير القول في الجانب الوظيفي من الحجاج.

وأما الباب الثاني فقد اختص بالنظر في النموذج الاستدلالي للحجاج، وجاءت معالجة هذا الجانب عبر فصول ثلاثة: جعلت الفصل الأول منها للكلام عن المحددات المنطقية العامة للتدليل الشرعي، كما تناول الفصل الثاني الاستدلال الحجاجي من جهة دلالاته على العمل، وباعتبار أساس التصديق الذي يقوم عليه، وأخيرا تفرد الفصل الثالث بالنظر في الحجاج من جهة وظيفة التوليد والإثارة التي يقوم بها في مجال الإجتهد، وذلك بتفصيل القول في الاستدلال القياسي باعتباره أقوى الأدلة الحجاجية اضطلاعاً بهذه الوظيفة.

وأما الخاتمة، فقد ضمنتها النتائج الأساسية المحصلة في هذه الفصول.

وبعد فلئن كان الاجتهاد في هذا البحث أقوى مستنهض للهمة، وكان التجديد فيه هو المقصود والبعية، رغم ما حفر إنجازاه من صعاب ومشاق ولاقى صاحبه فيه من التعب والنصب، فإنني لا أدعي لهذا العمل المتواضع من الكمال ما ليس له، غير أنني لم آل جهداً في تحرير مسائله أو بسط قضاياها، ولا قصرت فيما يقتضيه البحث العلمي من تحرر وثبت ومجانبة كل ادعاء لا شاهد له من الشرع يؤيده ولا دليل من العقل يعضده، كما كان صدق القصد لي هادياً وجميل الصبر لي حادياً والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والله من وراء القصد.

فاس الغراء في يوم الخميس ثامن قعدة 1432 الموافق لسادس أكتوبر 2011

خاتمة

بعد الفراغ من إجمالة النظر فيما بين المنهجية الأصولية والاستدلال الحجاجي من أسباب الاتصال وذلك في إطار مذهب إمام دار الهجرة مالك رضي الله عنه، يحسن بنا إجمال ما ورد في هذا العمل من المسائل المفصلة، واستجماع أهم ما فيه من النتائج المحصلة، وذلك من خلال النقاط الآتية:

• أن المنهجية الأصولية تختص بكونها العلم الناظر في الممارسة الاستدلالية الفقهية، وذلك بتحديد المسالك الصحيحة للتأويل، وبيان الطرق المكيّنة في التدليل، وتوجيه الفقيه إلى المقاصد السليمة عند التنزيل.

• أن الأصوليين نظروا إلى أقوال الشارع بوصفها أدلة، حيث كان "الدليل" عمدة نظرهم وفحصهم ومجال اشتغالهم، وهذا في غاية الوضوح ما دام الخطاب القرآني - أساس سائر المعارف الإسلامية - عبارة عن آيات، و"الدليل" في معناه العام يؤدي ما تؤديه الآية من معاني الدلالة والإرشاد.

• لما كان الحجاج هو الاستدلال المبني على قوانين اللسان الطبيعي بحيث يتقيد بالمقام ويتحدد بالسياق ويقوم على القصد، فإن الاستدلال الفقهي يعد نموذج الاستدلال الحجاجي لارتباطه بالخطاب الشرعي - وهو من جنس الخطاب الطبيعي - وتقيد بمقتضياته وانضباطه بقوانينه، وإذا كان النظر الأصولي يختص بالنظر في الممارسة الاستدلالية عند الفقيه، فإنه لن يكون إلا نظرا في آليات الحجاج، بحيث يجوز أن نسميه علم الحجاج الفقهي.

• أن الحجاج - باعتباره مسلكا استدلاليا - يستند إلى جملة من الأصول التداولية أهمها: أصل الفطرة وأصل اللغة وأصل القيم ثم أصل الحوار، كما يتصف بجملة من الخصائص المنطقية لتمييزه عن مسلك الاستدلال البرهاني، منها اجتماع الصورة والمضمون في الدليل، واستناد اللزوم فيه إلى معايير غير صورية كالمعيار المضموني والمعيار المقامي والمعيار السياقي...، كما يبنى على مبدأ التراتب أو التفاضل، حيث إن الدليل الحجاجي يحتمل معاني متعددة قابلة لتأويلات مختلفة.

• أن المرجع في اختيار المذهب المالكي أساسا لمقاربة هذا الموضوع هو كون هذا المذهب صورة نموذجية للصلة بين المنهجية الأصولية والحجاج، فالفقه المالكي ممارسة حية للحجاج، والنظر الأصولي المالكي تنظير حي وأصيل للحجاج الفقهي.

• أن الحجاج ذو نماذج متكاثرة ومظاهر متعددة، وقد اكتفينا منها باثنين هما: النموذج التأويلي والنموذج الاستدلالي، فأما الأول فينظر في الحجاج من جهة تعلقه بالخطاب الشرعي، حيث إن الدلالة الشرعية تستفاد من هذا الخطاب وفق اعتبارات حجاجية ثلاثة إما على سبيل الاجتماع أو الانفراد أو الترجيح في حال التعارض، فقد يكون التأويل مبنياً على اعتبار لغة الخطاب أو على اعتبار النسق الذي يتنظم أقوال الشارع أو على اعتبار مقاصد الخطاب وأبعاده الوظيفية، فتحصل من ذلك أن النموذج التأويلي للحجاج يتنظم مجموعات ثلاث من قواعد التأويل: قواعد لغوية وقواعد نسقية وقواعد وظيفية.

• أما النموذج الاستدلالي فينظر في الحجاج من جهة صلته بالاجتهاد الفقهي، حيث إن الفقيه هنا لا يحصل الأحكام مباشرة من النصوص كما هو الأمر في مستوى التأويل، وإنما ذلك يستدعي توظيف وسائط استدلالية متنوعة ومراتب بحسب طبيعة النوازل وبحسب الاتجاه المذهبي للفقيه.

• أن النماذج الاستدلالية للحجاج منها ما هو عملي، ومنها ما هو نظري. أما القسم العملي منها فيقوم على أساس أن العمل هو غاية الحجاج ومنتهاه، وأن لا نفع في علم إلا إذا قوت فيه أسباب التصديق، وهو المطابقة بين القول والفعل أو مجيء الفعل على مصداق القول، وأن أسمى مراتب التدين هو التخلق، وأن لا تفقه سليم إلا بتمام الجمع بين الممارستين الاستدلالية والاشتغالية، وأن المذهب المالكي يمثل الصورة المثلى لهذا الجمع، فكان بذلك أقوم المذاهب وأصحها أصولاً وأغناها فروعاً.

وأما القسم النظري فيتناول الحجاج باعتبار وظيفة استدلالية أساسية هي التوليد، حيث كان القياس الاستدلال الأنسب لبيان هذه الوظيفة، فالنسق الشرعي دون توظيف هذه الآلية واستثمارها، لن ينكشف لنا غناه وسعته وشموليته لكل ما يلزم بالكلف إلى انقضاء الدنيا، ثم إن ما انفرد به الأصوليون من دراسة مستفيضة للاستدلال القياسي تحريراً لقواعده وتفصيلاً لشروطه وبياناً لضوابطه، ليعد بحق دليلاً ساطعاً على درايتهم المنطقية ورسوخ علمهم بمناهج الاستدلال، وبرهاناً قاطعاً على أن المسلمين في غنى تام عن موازين المنطق اليوناني ومناهجه، إذ العرب أمة أمية لا يناسبها إلا المسالك الأمية حسب اصطلاح الشاطبي أو المسالك الحجاجية حسب اصطلاح المناطق المعاصرين.

أما النموذج الحوارية للحجاج فيتجلى أساساً في المناظرة التي تعد ميزة التراث الإسلامي العربي. إلا أن المقام لا يسمح بإدراجها في هذه الدراسة، نظراً لكونها تحتاج بمفردها إلى دراسة مستقلة، ولذلك آثرنا إفرادها ببحث مستقل نحن عاقدون العزم على إنجازها بمشيئة الله. والحمد لله رب العالمين.

5	مقدمة
9	مدخل تمهيدي، تحديدات مفهومية وإشكالية
11	المنهجية الأصولية
16	الاستدلال الحجاجي
28	المذهب المالكي والحجاج
31	الباب الأول: الخطاب الشرعي والنموذج التأويلي للحجاج
33	تمهيد
35	الفصل الأول آليات التأويل ونماذجها اللغوية
37	المبحث الأول: التأويل والمقتضيات التداولية للخطاب
37	الفرع الأول: الدلالة والقصد
39	الفرع الثاني: الدلالة والسياق
44	المبحث الثاني: ظاهرة الاحتمال ومراتب الخطأ
45	الفرع الأول: الظاهر في النسق المالكي
49	الفرع الثاني: المجل في المنظور المالكي
56	المبحث الثالث: مبدأ اللزوم ومراتب الدلالة
56	الفرع الأول: مفهوم اللزوم وأقسامه
58	الفرع الثاني: البنية اللزومية للدلالة
59	الفرع الثالث: الدلالة الأصولية بين اللزوم الدلالي واللزوم التداولي
61	المطلب الأول: اللزوم الدلالي، الاقتضاء أنموذجا
63	المطلب الثاني: اللزوم التداولي، الإشارة والمفهوم أنموذجا
75	الفصل الثاني: آليات التأويل ونماذجها النسقية
77	المبحث الأول: صور التعارض ومسالك الترجيح

77	الفرع الأول: تعريف التعارض وبيان ركنه وحكمه
78	الفرع الثاني: التعارض ومبدأ اتساق النسق الشرعي
80	الفرع الثالث: صور التعارض
84	الفرع الرابع: الترجيح، قواعده ومعايره
85	المطلب الأول: قواعد الترجيح بين الأخبار
87	المطلب الثاني: قواعد الترجيح بين الأقيسة
89	المبحث الثاني: قواعد تخصيص العموم
89	الفرع الأول: مفهوم التخصيص
90	الفرع الثاني: المخصصات وأنواعها
90	المطلب الأول: المخصصات المنفصلة
109	المطلب الثاني: المخصصات المتصلة
122	المبحث الثالث: قواعد تقييد الإطلاق
122	الفرع الأول: معنى التقييد وشروطه
124	الفرع الثاني: صور حمل المطلق على المقيد
131	الفصل الثالث، آليات التأويل ونهاذجها الوظيفية
132	المبحث الأول: مقصدية الخطاب الشرعي
133	الفرع الأول: مبادئ مقاصدية
133	المطلب الأول: كل ما في الشرع معلل
134	المطلب الثاني: التقصيد مبناه على التدليل
135	المطلب الثالث: حكم الوسائل منوط بمقاصدها
137	الفرع الثاني: قواعد مقاصدية
145	المبحث الثاني: مسالك التقصيد
145	الفرع الأول: اللسان العربي

145	الفرع الثاني: الأمر والنهي الواردان على جهتي الابتداء والتصريح
146	الفرع الثالث: التمييز بين المقاصد الأصلية والمقاصد التبعية
148	الفرع الرابع: سكوت الشارع
148	الفرع الخامس: الاستقراء
151	المبحث الثالث: قواعد التعليل
151	الفرع الأول: المسالك النقلية
151	الضرب الأول: النص
152	الضرب الثاني: الإيحاء والتنبيه
154	الضرب الثالث: الإجماع
155	الفرع الثاني: المسالك الاجتهادية
155	الضرب الأول: المناسبة
157	الضرب الثاني: السبر والتقسيم
159	الضرب الثالث: الدوران
161	الباب الثاني: الاجتهاد الفقهي والنموذج الاستدلالي للحجاج
163	تمهيد
165	الفصل الأول: المحددات المنطقية العامة للتدليل الشرعي
166	المبحث الأول: التدليل الشرعي بين ضيق البرهان واتساع الحجاج
176	المبحث الثاني: التدليل الشرعي، مبادئه وخصائصه الإجمالية
176	الفرع الأول: مبادئ التدليل الشرعي
176	أ- معقولية الدليل الشرعي
176	ب- عمومية الدليل الشرعي
177	ج- عملية الدليل الشرعي
177	الفرع الثاني: خصائص التدليل الشرعي

177	أ- انبناء التدليل على الأصل القرآني
178	ب- طبيعة المقدمات المكونة للتدليل الشرعي
180	ج- انضباط التدليل الشرعي بجملة من القواعد
187	الفصل الثاني: الاستدلال العملي والقيمة التصديقية للحجاج
188	المبحث الأول: الحجاج ومبدأ التصديق
191	المبحث الثاني: مبدأ التصديق والضوابط الاشتغالية للعمل
191	الفرع الأول: موافقة مقتضيات الشرع
196	الفرع الثاني: التجرد في تحصيل المصالح ودفع المفاسد
200	الفرع الثالث: الاشتغال على وظائف تحويلية
202	الفرع الرابع: الوفاء بمقتضيات الاقتداء في التحصيل
213	المبحث الثالث: مبدأ التصديق ونماذجه الاستدلالية
213	الفرع الأول: مبدأ التصديق وأصوله الاستدلالية
213	المطلب الأول: فعل الرسول صلة الله عليه وسلم
215	المطلب الثاني: فعل الصحابة
217	المطلب الثالث: عمل أهل المدينة
218	1. مفهوم العمل ومراتبه
220	2. مقومات العمل المدني
220	أ. المقومات الأخلاقية
225	ب. المقومات المنطقية
228	المطلب الرابع: ما جرى به العمل
230	1. مفهوم ما جرى به العمل
231	2. شروط ما جرى به العمل
233	الفرع الثاني: مبدأ التصديق وقواعده الاستدلالية

233	أ. قواعد التصديق العامة
234	ب. قواعد التصديق الخاصة
239	الفصل الثالث: الاستدلال القياسي والوظيفة التوليدية للحجاج
240	المبحث الأول: تعريف القياس وبيان أقسامه
240	الفرع الأول: تعريف القياس
241	الفرع الثاني: أنواع القياس
241	المطلب الأول: من حيث القطعية والظنية
242	المطلب الثاني: من حيث قوة انتضاء العلة للحكم في الفرع
242	المطلب الثالث: باعتبار طبيعة الحكم الثابت في الفرع
242	المطلب الرابع: من حيث التصريح بالعلة وعدمه
244	المبحث الثاني: القياس ومكانته الاستدلالية
244	الفرع الأول: حجية القياس
244	المطلب الأول: ابن حزم ودعوى إبطال القياس
251	المطلب الثاني: مسلك الباجي في إثبات القياس
252	1. تقويم مذهب الإبطال في صورته الاعتزالية والشيعية
256	2. تقويم مذهب الإبطال في صورته الظاهرية
259	3. أدلة الباجي على مشروعية القياس
264	الفرع الثاني: أهمية القياس
264	المطلب الأول: أهمية القياس المعرفية
266	المطلب الثاني: أهمية القياس التشريعية
268	المبحث الثالث: المقومات المنطقية للاستدلال القياسي
268	الفرع الأول الشروط العامة للاستدلال القياسي
269	المطلب الأول: الأصل

271	المطلب الثاني: الفرع
273	المطلب الثالث: الحكم
279	المطلب الرابع: العلة
289	الفرع الثاني: البنية الاستدلالية للقياس
289	المطلب الأول: عناصر الدليل القياسي
290	المطلب الثاني: ضوابط الدليل القياسي
291	المطلب الثالث: وظيفة الشاهد / الأصل في الدليل القياسي
292	المطلب الرابع: علاقات القياس الاستدلالية
293	المطلب الخامس: علاقة المشابهة في الدليل القياسي
294	الفرع الثالث: القياس بوصفه استدلالا حجاجيا
294	المطلب الأول: على المستوى العام
296	المطلب الثاني: على مستوى النظر الأصولي
301	خاتمة
303	لائحة المراجع
317	فهرست الموضوعات